تأثير النواحى الاقتصادية والاجتماعية على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالناحية الصحية والنفسية للانسان

نادية سالم النمر(*)

مقدمة

ان التنمية الاقتصادية الشاملة تعمل على تعظيم قدرة المجتمع فى المدى الطويل على اشباع احتياجات الافراد الضرورية بشكل مستمر ومتزايد بما فى ذلك احتياجات الافراد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ولاشك ان هناك تأثيرا متبادلا بين النواحى الاقتصادية والاجتماعية على تصميم وتخطيط المأوى، حيث ان تدهور الاوضاع الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة يؤدى الى انخفاض الدخل القومى وبالتالى انخفاض متوسط دخل الفرد الذى يؤثر بشكل مباشر على الاوضاع الاجتماعية للأفراد ويحد من قدرتهم على اشباع احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى وينعكس ذلك بشكل واضح على تصميم وتخطيط المأوى.

كذلك يؤدى انخفاض مستوى المعيشة الى الحد من القدرة على التعليم والثقافة والترفيه ويؤثر على تدهور العادات والتقاليد حيث يدفع الافراد الى البحث عن توفير الاحتياجات الضرورية فى أضيق الحدود فيؤثر بذلك على الصحة والاخلاق، اذ تقطن عائلات مكونة من سبعة أفراد أو أكثر فى غرفة واحدة [١] مع تقليل الفراغات بين المساكن وعدم وجود شبكات الصرف الصحى مع عدم توفير المياه النقية والكهرباء ووسائل التخلص من المخلفات وضيق الشوارع مما يزيد من التلوث البيئى

(*) د. نادية سالم النمر ، استاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة بنها .

والضوضاء. فينتج عن ذلك كثير من الأمراض العضوية والنفسية مع ارتفاع معدلات الجريمة والسرقة والقتل وغير ذلك.... فتصل فى النهاية الى تجمعات سكنية مشوهة ليس فقط من حيث التصميم النابع من امكانيات محدودة ذاتية، ولكن ايضا من حيث النمو العمرانى النابع من الرغبة فى سد احتياج ضرورى ملح يفرضه الواقع الاقتصادى والاجتماعى المتدهور.

وينتج عن ذلك مأوى غير صحى لا يصلح لإشباع الاحتياجات الانسانية الضرورية، وينعكس هذا الوضع بصورة أخرى على الافراد نتيجة هذه البيئة المشوهة فتتسع الحلقات وتتدهور الأوضاع الاجتماعية والصحية والثقافية .... فيؤثر ذلك على الانتاج والانتاجية مسببا انخفاضا متزايدا فى الدخل القومى وتدهورا فى الأوضاع المعيشية للأفراد.

وهذا ما سنتناوله بالدراسة والتحليل فى الأجزاء التالية:

أولا : تعريف المأوى الأساسى فى ارتباطه بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على الصحة

١- تعريف المأوى الأساسى(٢) :

يعرف المأوى بأنه الحد الادنى من الحماية من العوامل الجوية، والحاجب الواقى من أى هجوم. أى هو مكان الاقامة الذى يجد أفراد الأسرة فيه المأوى والأمان والراحة والسعادة. كهفا كان أو سفينة أو كوخا بسيطا.

ولكن حتى عند هذا المستوى فانه يتخذ أبعادا نفسية اجتماعية متعددة، فهو مكان للعلاقات الشخصية المتبادلة، وهو حيز اجتماعى لممارسة العديد من الأنشطة.

ويشمل تعريف وتقييم المأوى كفاية التسهيلات والمعدات الخاصة بالنظافة والمطبخ والتدفئة والانارة والتبريد، فضلاعن توافر الطرق والمواصلات وبعض الخدمات الأخرى سواء على مستوى الوحدة السكنية الفردية أو على أساس مشترك.

كما يكون من الضرورى أيضا أخذ التباينات الاقليمية بعين الاعتبار. ففى بعض المناطق قد تتلائم طرق ومواد البناء التقليدية المتاحة مع احتياجات المناخ والظروف الاجتماعية السائدة وربما لا

تحتاج الا لتوصيلات اضافية من الطاقة والمياه والمرافق لتعزيز اشباع الاحتياج السكنى والارتقاء بالوضع الاجتماعى السائد وتطويره فى ضوء الظروف السائدة حتى يكون مقبولا من الافراد ومتناسبا مع عاداتهم وتقاليدهم. فى حين يتطلب الامر فى مناطق أخرى اعادة تسكين أكثر كثافة على أساس انتاج واسع النطاق يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمكان والأفراد.

وأيا كان تعريف المأوى فانه يمثل مطلبا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا يجب أن يحقق متطلبات الحاجات الانسانية مثل :

- متطلبات الحاجات الجسمية :

الأكل - النوم - الاستحمام - المطبخ - الغسيل - الكى - التنظيف - التخلص من الفضلات تخزين الآغذية والملابس والمعدات الشخصية ومعدات العمل.

- متطلبات الحاجات النفسية والاجتماعية :

الخصوصية - الجنس - التواصل الاجتماعى - تبادل الحديث - القراءة - الممارسات الدينية - الرعاية الشخصية - رعاية الطفل - الهوايات الابداعية - الاتصالات واللهو والترفيه والتسلية ويحقق المتعة الجمالية المتمثلة فى مكان الاقامة والبيئة المحيطة.

- متطلبات تحقيق الأمان والحماية والصحة :

استخدام التدفئة أو التبريد - الحماية من الامطار والحشرات والقوارض - التهوية - الأثاث والمعدات اللازمة للحاجات الجسمية - شبكات الصرف - الانارة - وسائل التخلص من القمامة مناطق اللهو والترفيه - سهولة الوصول الى الطرق الخارجية - محلات تجارية - مكان العمل الخدمات الخاصة بالصحة والتعليم والمواصلات والخدمات الأخرى التى يجب توافرها فى المأوى.

كما ينبغى أن يكون المأوى متاحا بما يتناسب مع قدرة الأفراد المالية ، اذ يجب أن تكون تكلفة الوحدةمحتملة وتقدر بنحو ٢٥٪ من الدخل للقيمة الايجارية او اقساط التمليك. كما يلزم ان تتفق الوحدةالسكنية مع السمات الاجتماعية والثقافية والدينية لمن سيقيمون فيها ومثال على ذلك ما حدث فى قرية القرنه[٣] فى صعيد مصر لإسكان النوبيين الذين كانوا يسكنون فى أوضاع سكنية بائسة وبالرغم من ظروفهم السيئة هذه الا أنهم رفضوا الاقامة بها حيث انها كانت بعيدة عن مكان

عملهم والأهم من ذلك أنها بنيت على الطراز الاسلامى التقليدى وبنيت الاسطح على شكل قباب فكانت شبه القبور وهذا يتنافى مع عاداتهم وتقاليدهم. وكذلك ما حدث فى الاردن والعراق حيث منحت الحكومة مساكن حضرية الطراز للبدو ، فقاموا بنصب خيامهم بالحديقة وأسكنوا حيواناتهم فى المنازل واستخدموا حوض المطبخ والبانيو كمعالف لتغذية حيواناتهم. وهذا يبين أهمية أخذ الواقع الاجتماعى فى الاعتبار عند انشاء الوحدات السكنية حتى تتلائم مع الوضع القائم ، مع بذل الجهد المطلوب من خلال التوعية والاعلام اذا ما أردنا تغييرا وتطويرا فى الاوضاع الاجتماعية أو العادات والتقاليد الى ما هو أفضل حتى يتمكن الافراد من اجراء التغييرات الملائمة فى حياتهم بما يتناسب مع قدراتهم ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة. اذ قد تدفع الضغوط الاقتصادية الافراد الى قبول وحدات سكنية لا تتناسب مع احتياجاتهم الا انهم يقومون بمحاولات مختلفة لتطويع هذه المساكن لكى تتوا م مع عاداتهم مما يؤدى الى تشويه السكن بل ايضا يؤثر على العمر الافتراضى له نظرا للاستعمالات الخاطئة ، فبدلا من تطوير الاوضاع الاجتماعية عن طريق تقديم وحدات سكنية أفضل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن الوضع الراهن يؤدى فى الواقع الى تدهور فى الاوضاع الاجتماعية والعادات والتقاليد بسبب اهدارا للموارد الاقتصادية. وعلى هذا يجب أن يكون المسكن ملائما من حيث التفاصيل الدقيقة لعادات وتقاليد السكان ، كما يجب أن تقوم السلطات الحكومية المختصة بعمل متابعة مستمرة للمنازل وتوزيعها لكى تحافظ على مستوى حياة الافراد من خلال توفير الخدمات والعمل الاجتماعى اللازم لتوعية شاغلى المنزل بأهمية الحفاظ على البيئة.

٢ - مفهوم الحاجات الصحية :

تعرف منظمة الصحة العالمية "الصحة بأنها حالة من السواء البدنى والذهنى والاجتماعى وليست مجرد غياب المرض أو العجز" ولا يمكن تلبية الحاجة الى الصحة الا من خلال اشباع الحاجات الاساسية الاخرى مثل الغذاء الكافى - السكن المناسب - الملبس - المياه الصالحة للشرب - الصرف الصحى ....الخ.

فالتغذية السيئة تقلل مقاومة الجسم ، والجوع واعتلال الصحة يضعفان الانتاجية ويحدان من قدرة الفرد على تأمين المزيد من الغذاء واكتساب المزيد من القدرة على مقاومة المرض. والاسكان الردىء والازدحام والافتقار الى التدابير الاساسية المتعلقة بتعزيز الصحة العامة وانتشار القوارض

والحشرات بسبب استخدام طرق غير صحيحة فى تصريف المخلفات السائلة والصلبة يؤدى الى زيادة حدة المرض والبؤس.

كما أن بيئة العمل والمخاطر المهنية فى الصناعة والزراعة والتعدين وبيئات العمل الاخرى تهدد الصحة وتؤثر على الانتاج والانتاجية بسبب تأثير المواد الكيمائية والتعامل مع الحيوانات فى الزراعة والرى والصيد. كما يحدث عن طريق الغذاء نقل أنواع مختلفة من الكائنات العضوية المسببة للمرض الى الانسان فيصاب بكثير من الامراض مثل التيفود ، الالتهاب الكبدى ، الدوسنتاريا التسمم الناتج عن الغذاء الفاسد أما تلوث الهواء فيسبب أمراضا للانسان ويمكن أن يعجل بحدوث آثار فسيولوجية غير مرغوب فيها ، لهذا انتشرت أمراض القلب ، والذبحة الصدرية وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم فى المدن. كما تؤثرالضوضاء على الجهاز العصبى للانسان وتسبب عدم استقرار الحالة الصحية للافراد.

وينتج عن الازدحام والتكدس والافتقار الى النظافة العامة الكثير من الامراض المعدية حيث يرتفع معدل المرض والوفيات فى الاماكن التى يوجد فيها فقراء نظرا لنقص التعليم وانخفاض مستوى النظافة الشخصية.

٣ - التأثير المتبادل بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمأوى والصحة :

تؤثر الاوضاع الاقتصادية بشكل جوهرى على الحالة الاجتماعية وعلى المأوى والصحة ، فالفقر الناجم عن تدهور الاوضاع الاقتصادية يؤدى الى سوء التغذية والاقامة فى مساكن غير صحية مما يؤدى الى الكثير من الامراض المعدية وارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال ، كما يعرض الافراد للاعياء والاحباط فيتجه البعض الى الادمان أو يلجأ الى الجريمة بكافة أنواعها مما يحدث خللا فى اتزان المجتمع وتدهورا فى الاوضاع الاجتماعية بشكل سريع يؤثر بالتالى على قطاعات الانتاج المختلفة من صناعة وزراعة وتعدين ومسببا انخفاضا فى الانتاجية ومزيدا من التدهور فى الاوضاع الاقتصادية. وثمة علاقة متبادلة بين الصحة ومشروعات الخدمات الاجتماعية الاخرى التى تشكل -جنبا الى جنب مع المشروعات الاقتصادية - الاطار العام للخطة القومية للتنمية .أى أن الصحة بالمفهوم العام تتأثر بالمأوى بشكل خاص والبيئة بشكل عام.

ثانيا : الوضع السكنى على المستوى القومى والاقليمى

١ - الوضع السكنى على المستوى القومى:

من خلال الارقام الرسمية لآخر الاحصاءات المتاحة عن حجم الوحدات السكنية وعدد الاسر فى ج.م.ع. وهى أرقام منشورة فى كتاب التعداد العام للاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ والكتاب الاحصائى السنوى يونيو ١٩٩١ تم التوصل الى النتائج التالية [٤]:

جدول رقم (١)
حجم الوحدات السكنية على المستوى القومى

(١) اجمالى الوحدات السكنية	(٢) اسكان عام (عمل - سكن وعمل - مسكن عام)	(٣) وحدات سكنية متاحة للسكن الخاص	(٤) عدد الاسر	(٥) وحدات ساكنة بالفعل	(٦) وحدات سكنية خالية
١١,٣١٤,٥٣٨	١٨٨,١٨٩	١١,١٢٦,٣٤٩	٩,٧١٨,٦٦٣	٩,٣٣٦,٤٨٦	١,٧٨٩,٨٦٣
	٪١,٧ ١ : ٢	(١ - ٢) ٪٩٨,٣ ١ : ٣		(٣ - ٦) ٪٨٢,٥ ١ : ٥	٪١٦ ١ : ٦

من الجدول السابق يتضح أن اجمالى عدد الوحدات السكنية فى ج.م.ع. تبلغ ١١٣١٤٥٣٨ وحدة سكنية مخصص منها للاسكان العام (عمل - سكن وعمل - فنادق - مستشفيات - مدن جامعية - سجون ... الخ) ١٨٨١٨٩ وحدة بنسبة ١,٧ من اجمالى الوحدات ، وتبلغ الوحدات المخصصة للسكن الخاص ١١١٢٦٣٤٩ وحدة بنسبة ٩٨,٣٪ ، وبمقارنة اجمالى عدد الاسر فى مصر باجمالى عدد الوحدات السكنية نجدها تزيد عن عدد الاسر بحوالى ٢ مليون وحدة سكنية ، وفى الوقت نفسه نجد أن عدد الوحدات السكنية المشغولة تقل عن عدد الاسر المصرية بمقدار ٣٨٢١٧٧ أى أن هذه الاسر لا مأوى لها على الاطلاق رغم وجود ما يقرب من ٢ مليون وحدة سكنية خالية.

أى أنه بالرغم من وجود ما يقرب من ٢ مليون وحدة سكنية خالية ، الا انه من الضرورى والملح

فى الوقت نفسه توفير مسكن صحى ملائم لساكنى الغرف المستقلة[٥] والسكن[٦] الجوازى وعددهم ٩٥٣٧٥٣ أسرة بالاضافة الى من لا مأوى لهم وعددهم ٣٨٢١٧٧ وأيضا يضاف الى ذلك عدد الاسر التى تقطن فى مقار العمل وعددهم ٣٤٢٠٦ أسرة ومن ثم يكون اجمالى الطلب المقدر على الوحدات السكنية الخاصة على مستوى جمهورية مصر العربية هو ١٣٧٠١٣٦ وحدة ، وهو رقم يقل عن عدد الوحدات الخالية منذ عام ١٩٨٦ .

والتفسير المنطقى الوحيد لوجود هذه الظاهرة الخطيرة بهذا الحجم الكبير هو أن الوحدات السكنية المعروضة والمتوافرة فعلا لا تتناسب مع القدرة الاقتصادية للاسر المحتاجة بالفعل لوحدات سكنية متوافر فيها الحدود الصحية الدنيا للمأوى الأساسى وسوف نتناول هذه الظاهرة بالتفصيل فيما بعد.

فاذا ما انتقلنا الآن من محاولة تحديد معالم الصورة الكلية على المستوى القومى الى محاولة التعرف على أبعاد المشكلة بالنسبة لكل من الريف والحضر يمكن أن نتوصل الى النتائج التالية :

جدول رقم (٢)
حجم الوحدات السكنية المناطق الحضرية

(١) اجمالى الوحدات السكنية	(٢) اسكان عام (عمل - سكن وعمل - مسكن عام)	(٣) وحدات سكنية متاحة للسكن الخاص	(٤) عدد الاسر	(٥) وحدات ساكنة بالفعل	(٦) وحدات سكنية خالية
٥,٨٥٩,١٣١	١٣٥,٧٨١	٥,٧٢٣,٣٥٠	٤,٥٧١,٤٣٣	٤,٧٢٥,٥١٧	٩٩٧,٨٣٣
٨,٥١٪ من اجمالى الوحدات فى ج.م.ع	٢,٣ (٢ : ١)	(١ - ٢) ٩٧,٧ ١ : ٣		(٣ - ٦) ٨١٪ ١ : ٥	١٧٪ ١ : ٦

يتضح من الجدول (٢) أن عدد الاسر أقل من عدد الوحدات الساكنة بالفعل بفارق ١٥٤٠٨٤ وهو ما يعنى لأول وهلة أنه لا توجد مشكلة اسكان فى الحضر [٧]، أى أن هناك اسرا لديها أكثر من وحدة سكنية، لكن الواقع يقول فى الوقت نفسه ان عدد الوحدات السكنية الخالية فى جميع المناطق الحضرية يبلغ ٩٩٧٨٣٣ وأن اجمالى الاسر التى تسكن حجرات مستقلة وسكن جوازى تبلغ ٧٣٥٢٤٩ بنسبة ١٦٪ من اجمالى الوحدات المتاحة للسكن (وحدات ساكنة بالفعل) وهذا الرقم يشكل الحد الادنى للطلب الذى يتعين اشباعه فى خطة الدولة للاسكان، فاذا أضفنا الى ذلك عدد الاسر التى تستخدم مقار سكنها لأغراض العمل ويبلغ اجمالها ١٣٠٢٣ وحدةيصبح الطلب الاجمالى على السكن ٧٤٨٢٧١ وهذا الطلب الاجمالى يقل فى الوقت نفسه عن اجمالى الوحدات الخالية فى المناطق الحضرية والتى تبلغ نسبتها ٢١٪ من اجمالى الوحدات الساكنة بمقدار ٢٤٩٥٦٢ وحدة.

وهذه الصورة تبدو مختلفة عنها على مستوى الجمهورية كما تبدو مختلفة تماما عن تلك الصورة القائمة فى المناطق الريفية والتى يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (٣)
حجم الوحدات السكنية المناطق الريفية

(١) اجمالى الوحدات السكنية	(٢) اسكان عام (عمل - سكن وعمل - مسكن عام)	(٣) وحدات سكنية متاحة للسكن الخاص	(٤) عدد الاسر	(٥) وحدات ساكنة بالفعل	(٦) وحدات سكنية خالية
٥,٤٥٥,٤٠٧	٥٢,٤٠٨	٥٤٠٢,٩٩٩	٥,١٤٧,٢٣٠	٤,٦١٠,٩٦٩	٧٩٢,٠٣٠
٤٨,٢٪ من اجمالى الوحدات فى ج.م.ع	٠,٩٦٪ (٢ : ١)	(١ - ٢) ٩٩٪ ١ : ٣		(٣ - ٦) ٨٤,٥ ١ : ٥	١٥٪ ١ : ٦

يتضح من هذا الجدول أن عدد الأسر أكبر من عدد الوحدات السكنية المشغولة بمقدار ٥٣٦٢٦١ وهى الاسر التى يمكن أن يقال عنها أنها بدون مأوى على الاطلاق ، ومع ذلك تشير الاحصاءات الى أن هناك ٧٩٢٠٣٠ وحدة سكنية خالية وفى الوقت نفسه تبلغ عدد الوحدات الخاصة بالاسر التى تقطن غرفا مستقلة او سكنا جوازيا ٢١٨٥٠٤ وحدة بالاضافة الى عدد الاسر التى تستخدم مقار سكنها لأغراض العمل وهى ٢١١٨٤ وحدة وهو ما يعنى أن اجمالى الطلب على الوحدات السكنية التى يتعين على خطة الدولة للاسكان اشباعها يبلغ ٧٧٥٩٤٩ (مجموع من يفترض عدم وجود مأوى لهم بالاضافة الى المقيمين فى الغرف المستقلة والمسكن الجوازى ومن يستخدمون مقار سكنهم لأغراض العمل) وهذا الرقم يقل أيضا عن مجموع الوحدات السكنية الخالية بالريف بفارق ١٦٠٨١ وحدة وهذه الظاهرة تبدو لافته للنظر ومثيرة للدهشة حيث ان الانطباع السائد يشير الى عدم وجود وحدات سكنية خالية بالريف أو سكن جوازى أو غرف مستقلة. نستخلص من العرض السابق ما يلى:

- وجود عجز فى الوحدات السكنية على المستوى القومى مقداره ١٣٧٠١٣٦ وحدة يجب توفيرها لاشباع احتياجات محدودى الدخل من المأوى الأساسى رغم وجود فائض فى اجمالى الوحدات السكنية الخالية يفوق هذا الرقم بمقدار ٤١٩٧٢٧ وهو ما يعادل الفرق بين الوحدات الخالية واحتياجات محدودى الدخل من المأوى الاساسى.

- على الرغم من أن الظاهرة على المستوى القومى تبدو معكوسة فى المناطق الحضرية حيث تفوق عدد الوحدات المستخدمة فعلا للسكن عدد الاسر ، وهو ما يعنى استخدام الاسرة الواحدة لاكثر من وحدة سكنية ، الا أن عدد الوحدات التى تقطنها الاسر من نوع السكن الجوازى والحجرات المستقلة تبلغ ٧٣٥٢٤٩ وحدة.

- ان الوحدات المطلوب توفيرها فعلا لاشباع احتياجات الحضر من المأوى الأساسى هى ٧٤٨٢٧١ وحدة. وباعتبار أن الوحدة على مستوى الجمهورية تتكون فى المتوسط من خمسة أفراد يبلغ عدد الافراد الذين يحتاجون الى مأوى أساسى صحى ٣٧٤١٣٥٥ فردا.

- ان الوحدات المطلوب توفيرها فعلا لاشباع احتياجات الريف من المأوى الأساسى هى ٧٧٥٩٤٩ وحدة ومن ثم يبلغ عدد الأفراد فى الريف الذين يحتاجون الى مأوى أساسى صحى ٣٨٧٩٧٤٥ فردا.

- عدد الوحدات المطلوب توفيرها لاشباع احتياجات الريف والحضر تبلغ ١٥٢٤٢٢٠ وحدة ومن ثم يبلغ عدد الافراد فى ج.م.ع. الذين يحتاجون الى مأوى أساسى صحى ٧٦٢١١٠٠ فرد. ومع ارتفاع هذا الرقم ومدلوله الخطير ففى تقديرنا أن الواقع الفعلى يفوق هذا الرقم بكثير ، هذا بالاضافة الى عدم استبعاد عدد الاسر التى تمتلك أكثر من وحدة سكنية فى الحضر من عدد الوحدات السكنية الساكنة بالفعل ، مما أدى الى زيادة عدد الوحدات الساكنة عن عدد الاسر حيث تبلغ نسبة سكان الحضر ٤٤٪ وسكان الريف ٥٦٪ ، بالرغم من أن نسبة الوحدات فى الحضر تبلغ ٥٢٪ وفى الريف ٤٨٪ .

٢- تصنيف الوحدات السكنية حسب النوع[٨]:

لا تتشابه الوحدات السكنية فيما بينها ، وانما تتنوع وتنقسم الى فيلات ومنازل ريفية تتفاوت أحجامها ومستوياتها تفاوتا كبيرا ، بالاضافة الى الوحدات التى يطلق عليها السكن الجوازى أو الغرف المستقلة والتى أشرنا اليها من قبل ويمكن استجلاء بعض الجوانب الاخرى للصورة العامة لأزمة الاسكان فى مصر من خلال التعرف على هيكل توزيع الوحدات السكنية عن طريق تصنيفها حسب النوع وهو ما يتضح من الجداول التالية:

جدول رقم (٤)
تصنيف الوحدات السكنية على المستوى القومى

(١) اجمالى الوحدات	(٢) سكن جوازى وغرف مستقلة	(٣) اجمالى الوحدات الصالحة للسكن	(٤) شقة	(٥) فيلا	(٦) بيت ريفى	(٧) وحدات خالية
١١,٣١٤,٥٣٨	٩٥٣,٧٥٣	١٠,٣٦٠,٧٨٥	٥,٦٩١,٧٥٥	٢٩,٢١٤	٤,٦٣٩,٨١٦	١,٧٨٩,٨٦٣
	٨,٤٪	٩١,٦٪	٥٥٪	٠,٢٨٪	٤٤,٧٨٪	١٧,٣٪
	١ : ٢	١ : ٣	٤ : ٣	٥ : ٣	٦ : ٣	٧ : ٣

جدول رقم (٥)
تصنيف الوحدات السكنية على مستوى الحضر

(١) اجمالى الوحدات	(٢) سكن جوازى وغرف مستقلة	(٣) اجمالى الوحدات الصالحة للسكن	(٤) شقة	(٥) فيلا	(٦) بيت ريفى	(٧) وحدات خالية
٥,٨٥٨,٩٧١ ٪٥٢ من اجمالى الوحدات فى ج.م.ع	٧٣٥,٢٤٩ ٪١٢,٦ ١ : ٢	٥,١٢٣,٧٢٢ ٪٨٧,٥ ١ : ٣	٤,٦١٢,٣٢٤ ٪٩٠ ٣ : ٤	١٩,٨٣٧ ٪٠,٤ ٣ : ٥	٤٩١,٥٦١ ٪٩,٦ ٣ : ٦	٩٩٧,٨٣٣ ٪٢٠ ٣ : ٧

جدول رقم (٦)
تصنيف الوخدات السكنية على مستوى الريف

(١) اجمالى الوحدات	(٢) سكن جوازى وغرف مستقلة	(٣) اجمالى الوحدات الصالحة للسكن	(٤) شقة	(٥) فيلا	(٦) بيت ريفى	(٧) وحدات خالية
٥,٤٥٥,٥٦٧ ٪٤٨ من اجمالى الوحدات فى ج.م.ع	٢١٨,٥٠٤ ٪٤ ١ : ٢	٥,٢٣٧,٠٦٣ ٪٩٦ ١ : ٣	١,٠٧٩,٤٣١ ٪٢٠,٦ ٣ : ٤	٩,٣٧٧ ٪٠,١٨ ٣ : ٥	٤,١٤٨,٢٥٥ ٪٧٩ ٣ : ٦	٧٩٢,٠٣٠ ٪١٥ ٣ : ٧

المصدر : مرجع رقم (٨) .

نستخلص من الجداول السابقة النتائج التالية :

- تمثل البيوت الريفية [٩] على المستوى القومى ٤٤,٧٨٪ من اجمالى الوحدات السكنية على المستوى القومى بعد استبعاد السكن الجوازى والغرف المستقلة.

- تبلغ نسبة البيوت الريفية ٩,٦٪ من اجمالى الوحدات السكنية بالحضر ، وهذا يعكس اختلاف الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الحضر عن الريف وأيضا اختلاف مستوى المعيشة حيث يرتفع مستوى الدخل فى الحضر عن الريف.

- تمثل الوحدات السكنية فى شكل بيت ريفى حوالى ٨٠٪ من اجمالى الوحدات المتاحة للسكن فى الريف.

- ووفقا لتعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للبيت الريفى يمكن أن نصل الى النتيجة التالية :

أن ٤٥٪ من اجمالى الوحدات السكنية على المستوى القومى بعد استبعاد السكن الجوازى والغرف المستقلة تعتبر أغلبها غير مناسبة للسكن الانسانى الذى تتوافر فيه شروط المأوى الاساسى حيث لا يشترط طبقا للتعريف وجود دورة مياه بها كما يبنى البيت الريفى من الطوب النيىء ، أو الطين، وهو وحدة سكنية واحدة مهما تعددت الأسر به ، وبما أن عدد سكان الريف يبلغ ٥٦٪ من اجمالى سكان الجمهورية. فأن ٥٦٪ من اجمالى سكان الجمهورية يفتقرون غالبا الى المأوى الأساسى الصحى. كما أن ٥٦٪ من اجمالى السكان يقطنون فى ٤٨٪ من اجمالى الوحدات السكنية فى ج.م.ع. مع أن ٨٠٪ من الوحدات بيت ريفى (فى الريف) بينما ٤٤٪ من اجمالى سكان الجمهورية تقطن فى ٥٢٪ من اجمالى الوحدات السكنية فى الحضر. وبينهم من يقطن فى أكثر من وحدة سكنية.

وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى الجزء التالى :

ثالثا : المأوى غير الصحى فى جمهورية مصر العربية

أنواعه - حجمه - آثاره على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالناحية الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان.

المأوى غير الصحى هو المأوى الذى لا تتوافر فيه شروط المأوى الأساسى الذى يحقق لأفراد الاسرة المأوى - الأمان - الراحة - السعادة - وهو ما لا يمكن تحقيقه الا بالتصميم المعيارى الملائم المتسق مع أسلوب حياة أفراد الأسرة وباستخدام مواد البناء وأساليب الانشاء الأكثر اقتصادية ، آخذين فى الاعتبار موارد البلد وقدرتها على توفير المأوى الاساسى الذى جرى تعريفه لكل سكانها ، والذى يحقق وظائف الحاجات الانسانية المطلوب خدمتها سواء كانت وظائف خاصة بمتطلبات الحاجات الجسمية أو الحاجات النفسية والاجتماعية والبيئية.

كما أنه لا يشترط للمأوى الملائم أن يكون ذا تكاليف مرتفعة اذ قد تتوفر مساكن بتكلفة عالية ولا ينطبق عليها شروط المأوى الملائم بينما توجد مساكن بتكلفة منخفضة وتحقق كل شروط المأوى الاساسى.

أنواع المأوى غير الصحى :

يوجد فى جمهورية مصر العربية بجانب الاسكان الرسمى الذى يشيده القطاع العام أو الخاص بترخيص رسمى أنواع أخرى من الاسكان خارج الاشراف الرسمى للأجهزة التخطيطية والادارية وهى الاسكان العشوائى والاسكان الجوازى والغرف المستقلة واسكان المقابر ، وقد ظهر هذا النوع من الاسكان تحت ضغط الحاجة الملحة للسكن التى فرضتها الظروف الاقتصادية ، وأصبح هذا الاسكان حقيقة قائمة وجزءا عضويا من التكوين العمرانى المعاصر للمدينة.

أ - الاسكان العشوائى[١٠]:

يتم بناء الاسكان العشوائى بالجهود الذاتية على أراضى مملوكة للأفراد أو تم الاستيلاء عليها بوضع اليد ولم يتم تقسيمها بعد وبدون تراخيص على الأراضى الزراعية المحيطة بمحافظة القاهرة الكبرى. وقد تم انشاء الجزء الأكبر منها بمنطقة الجيزة غربا فى بولاق الدكرور وامبابة ، كما قد يوجد الاسكان العشوائى أيضا فى مناطق سكنية ثم يمتد البناء حول المساكن المقامة بطريقة سرطانية بدون تراخيص وبعيدا عن الرقابة فنجد مناطق كثيرة منها لا يوجد بها مرافق رئيسية كالمجارى والمياه والكهرباء. وتستخدم الطرق البدائية لتوفر احتياجاتها من الخدمات المختلفة حيث تستخدم الطلمبات والحنفيات المجمعة فى الحصول على المياه، كما تستخدم الخزانات الأرضية فى الصرف والكيروسين فى الاضاءة ولا يوجد بهذه المناطق نظام للخدمات البلدية كوسائل النظافة وجمع القمامة.

وتبلغ الكثافة السكانية ودرجة التزاحم فى الغرفة الواحدة معدلا كبيرا جاوز كثيرا المعدلات المقبولة للاسكان الانسانى ، كما انه مع تراكم المبانى وتكدسها وضيق الأزقة حيث تبلغ مساحة الشوارع ما بين مترين الى ثلاثة أمتار مما أدى الى صعوبة تقديم الخدمات السريعة الصحية وغيرها عند الضرورة لضيق الشوارع وصعوبة دخول السيارات المجهزة لها مثل الاسعاف والمطافى وخلافه. كما أن الانارة والتهوية الطبيعية وصلت الى أدنى مستوياتها بسبب تكدس وتزاحم المبانى التى تكاد تكون متلاصقة ، هذا بالاضافة الى الضوضاء. ويؤدى عدم رصف الشوارع ووجود تجمعات للنفايات الى تلوث المنطقة المحيطة فيتعرض الاطفال الذين لا يجدون مكانا للعب أو اللهو لكثير من الامراض لأن الشوارع هى الفراغات الوحيدة المتاحة لهم.

آثار الاسكان العشوائى على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان

(١) الآثار على تصميم وتخطيط المأوى :

يقيم الأفراد الاسكان العشوائى بمواردهم المحدودة حيث لا يحصل المالك على تمويل أو اشراف من الدولة لانه اسكان غير رسمى يتم بدون تراخيص بناء. كما يقوم المالك فى أغلب الأحيان بتصميم مبناه معماريا وتنفيذه بنفسه مستعينا بالحرفيين الموجودين فى المنطقة فى الاعمال التخصصية المختلفة من مبانى وخرسانة ونجارة ، ونادرا ما يتم المبنى دفعة واحدة بل يتم انشاؤه على مراحل متعددة حسبما يتاح لأفرادها من تمويل ، ويتراوح المبنى ما بين دورين وأربعة أدوار ، ولا يزيد الارتفاع عن ذلك فى أغلب الأحوال.

وينتج عن ذلك اسكان غير مقبول من الناحية العمرانية ، اذ غالبا ما يفتقد للخبرات والقيم المعمارية والتخطيطية فتخلو المبانى تماما من عناصر الجمال المعمارى شكلا وموضوعا ، حيث لا يلتزم أغلبها بقوانين ولوائح التنظيم.

(٢) العلاقة بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان :

تتراوح مساحة أغلب الوحدات السكنية ما بين ٤٠ : ٦٠ م٢ كحد أقصى وتتكون الوحدة السكنية من غرفة أو غرفتين ونادرا ما تتكون الوحدة من ثلاث غرف تعيش فيها أسرة أو أكثر

ويصل عدد أفراد الأسرة فى بعض الأحيان الى ٧ أفراد مما يخلق بيئة اجتماعية لاتتفق وشروط المأوى الأساسى. كما أن الكثافة والازدحام الزائد والافتقار الى التدابير الأساسية المتعلقة بتوفير الحاجات الأساسية النفسية والأجتماعية يؤديان الى وجود مناخ يساعد على انتشار الأمراض الاجتماعية والعضوية وارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة.

ان الحرمان من القدر الكافى من الخدمات ، والجهل بتسهيلات الرعاية الصحية يؤديان الى الاصابة بالأمراض المعدية . كما أن الضغوط النفسية المترتبة على التزاحم والتكدس والضوضاء تؤثر على الصحة العقلية للانسان.

كذلك لوحظ وجود مشكلات سيكولوجية وعضوية واجتماعية فى هذه البيئة مثل جنوح الأحداث وادمان المخدرات والاكتئاب . كل ذلك يؤثر على العادات والتقاليد ويعمل على مزيد من التدهور للاوضاع الاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية . كما يتعرض هذا النوع من الاسكان لخطورة كبيرة بسبب عدم قدرة السيارات المجهزة الخاصة بالاسعاف والحريق والخدمات الأخرى على الوصول الى مكان الحوادث بسبب ضيق الشوارع.

وقد انتشر الاسكان العشوائى انتشارا كبيرا اذ أن ما يقرب من ٦٠٪ من الوحدات السكنية التى تم بناؤها فى الثلاثين عاما الماضية كانت اسكانا عشوائيا غير رسمى، ويمكن القول ان ما يقرب من ٢٥٪ من سكان القاهرة يعيشون فى هذا النوع من الاسكان. أى أن من يعيشون فى الاسكان العشوائى يصلون الى ما يقرب من ٣ مليون فرد وهو رقم لافت للنظر.

ب - الحجرات المستقلة[١١] :

وفقا لتعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للغرف المستقلة يتضح أن الحجرات المستقلة أسوأ حالا من الاسكان العشوائى حيث لا تتوافر فيها مساحة السكن العشوائى وأيضا تفتقد الى وجود منافع ملحقة بها ، مما يساعد على زيادة التكدس والازدحام ، ويؤثر ذلك على التهوية والنظافة الشخصية ، ويحد من قدرة الأفراد على القيام بمهامهم ا لمختلفة ، كما لا يحقق الخصوصية، ولا يوفر للاسرة وسائل الاستمتاع أو القيام بالاحتياجات الضرورية بشكل طبيعى.

آثار الحجرات المستقلة على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالناحية الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان

(١) الآثار على تصميم وتخطيط المأوى :

يتأثر الشكل الجمالى والمعمارى حيث يتزاحم الافراد فى مكان ضيق مما يجعلهم يبحثون بكل الوسائل الممكنة لتحقيق الاستفادةالقصوى من المكان المتاح وهذا يؤثر على المبنى ويشوهه.

(٢) العلاقة بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان :

يسبب زيادة التزاحم والتكدس العديد من الأمراض الاجتماعية والسلوكية والنفسية ، كما يؤثر على العادات والتقاليد ، ويزيد التوتر النفسى كما يؤدى نقص التهوية الى تراكم الفضلات بأنواعها المختلفة والاصابة بالعديد من الأمراض ، وتعتبر النظافة الشخصية وعلاقتها بالغذاء عاملا أساسيا لنقل العديد من الأمراض المعدية ، والتكدس لا يحقق الخصوصية والتواصل الاجتماعى ، ويفقد الأفراد وسائل الراحة وأسباب المتعة ، ولا يوجد فى تلك الغرف اماكن تسمح بالقراءة أو الاستذكار فيؤثر هذا بالتالى على مستوى تعليم وثقافة الأفراد، كما لا يتيح ممارسة الأنشطة المختلفة. وكل هذا يصيب الأفراد بالاحباط أو بالاحساس بالاضطهاد والقهر الاجتماعى نتيجة مقارنة مستوياتهم بمستويات الاسر الاخرى.

ويبلغ عدد الغرف المستقلة فى الحضر ٦٧٣٥١٧ وحدة كما تبلغ الغرف المستقلة فى الريف ١٧٠٠١٣ وحدة سكنية الا أنه يوجد على مستوى الجمهورية ٨٤٣٥٣٠ وحدة سكنية وبالتالى فان عدد الأسر التى تقيم فى الغرف المستقلة يبلغ ٨٤٣٥٣٠ أسرة. واذا كانت الأسرة تتكون من ٥ أفراد كمتوسط عام لاجمالى الجمهورية كما هو وارد فى الكتاب الاحصائى السنوى للتعبئة العامة والاحصاء سنة ١٩٩٠ . فان عدد الافراد فى الغرف المستقلة يبلغ ٤٢١٧٦٥٠ فردا.

ج - السكن الجوازى :

وفقا لتعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فالسكن الجوازى هو أماكن غير معدة أساسا للسكن ولكنها مشغولة بأسر وقت التعداد مثل أجزاء مبانى المنشآت التى يسكنها البواب أو

الخفير ، والدكان أو الجراج المشغول بأسرة، وأحواش المدافن المشغولة بأسر، والقبوات تحت السلم المشغولة بأسر ... الخ.

ويتضح من التعريف السابق أن السكن الجوازى أسوأ كثيرا من الاسكان العشوائى وأيضا من الغرف المستقلة حيث أن أجزاء المبانى أو قبوات السلم بدون مرافق ، لأنها غير مخصصة أصلا للسكن لذلك فهى تفتقد لكل شروط ومتطلبات المأوى الأساسى وينتج عنها تدمير للجوانب الانسانية فى الأفراد. ولعدم قدرتهم على توفير أدنى حد انسانى لمستوى المعيشة فهى تهدر كرامتهم وتصيبهم بكثير من الأمراض النفسية والعضوية. كما تزداد نسبة التكدس والتزاحم ونسبة التلوث نتيجة لعدم تصريف المخلفات المادية أو الانسانية.

آثار السكن الجوازى على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان

(١) الآثار على تصميم وتخطيط المأوى :

من التعريف السابق يتبين أنها أجزاء من مبانى المنشآت أو قبوات تحت السلم أو أحواش المدافن ، أى أماكن غير معدة للسكن أصلا ولكن تحت ضغط الحاجة استخدمت كوحدات سكنية وهى تؤثر على الشكل الجمالى من خلال الاستعمالات المختلفة المخلة بالشكل العام للمبنى ، أما من ناحية التصميم فهى مصممة بالفعل ولكن لاستخدامات أخرى مما يشوه التصميم السابق ويكون بعيدا تماما عن التخطيط.

(٢) العلاقة بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية :

تتدهور هنا الأوضاع الاجتماعية وتصل الى أدنى صورة لها ، وتزداد كل الوسائل المسببة للمرض العضوى أو النفسى محققة خسارة عالية فى الأرواح أو فى الصحة العامة أو الصحة النفسية فلا توجد أى وسيلة من وسائل الراحة النفسية ، ولا تتحقق الخصوصية ولا التواصل الاجتماعى بل يتعايش الناس مع ظروف قاسية تدفع الى كل أنواع الجرائم وتدمر الأخلاق.

ويبلغ عدد الوحدات من السكن الجوازى فى الريف ٤٨٤٩١ وحدة وفى الحضر ٦١٧٣٢ ، وحدة سكنية أى أن اجمالى عدد الوحدات من السكن الجوازى على مستوى الجمهورية يبلغ ١١٠٢٢٣ وحدة

سكنية. وبافتراض وجود أسرة واحدة فى كل وحدة فتكون عدد الأسر ١١٠٢٢٣ وعليه يبلغ عدد الأفراد ٥٥١١١٥ فردا.(١٢)

د - اسكان المقابر(١٣):

تسبب الاخلاء الادارى أو نزع الملكية الذى صاحب العديد من المشروعات مثل شق الطرق الرئيسية وخلافه وهدم المنازل القديمة بالأحياء الشعبية أو انهيارها بسبب سوء استخدام فى مواد البناء الى نزوح اعداد كبيرة من الأسر للاقامة فى المقابر وأحواش الجبانات واستخدامها لأغراض السكن ، وسهل هذا الأمر قيام الأجهزة الحكومية بتوفير وسائل المواصلات والأسواق والمدارس والمستوصفات وأقسام الشرطة والخدمات الأخرى التى أنشأتها الدولة فى أحواش الجبانات كما أمدت بعض هذه الأماكن بشبكات للصرف الصحى والكهرباء والتليفونات.

فقد بلغ عدد خطوط المواصلات فى منطقة الامام الشافعى وحدها ١٥ خطا هذا بالاضافة الى انشاء مواقف لاتوبيسات هيئة النقل العام فى ساحة جامع الامام الشافعى والسيدة نفيسة وجامع برقوق وعين الصيرة. وتحويل تلك الاحواش الى مدارس مثل حوش الامير أحمد كمال بالمجاورين والى مستوصفات صحية مثل حوش نسيم باشا بالامام الشافعى.

آثار اسكان المقابر على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان

(١) الآثار على تصميم وتخطيط المأوى :

نتيجة لنمو المدينة الكبيرة فى فترة قصيرة نسبيا فقد زحفت الأحياء السكنية نحو المقابر وزحفت المقابر نحو الأحياء السكنية حتى تلاقيا وتداخلا ولم يعد هناك فاصل بينهما. ويمكن ملاحظة هذا التداخل فى مناطق القدرية وعرب قريش فى شمال جبانة الامام الشافعى ، وعرب اليسار عند سفح القلعة وكذلك منطقة باب الوزير والبساتين ، أما جبانة باب النصر فقد التفت حولها الأحياء السكنية حتى احتوتها تماما.

من الوصف السابق فان اسكان المقابر يبعد تماما عن التصميم المعمارى أو التخطيط حيث يتم

البناء داخل أحواش الجبانات بشكل عفوى وبدون تراخيص بناء ولا يخضع لاى مواصفات معمارية ، كما أن السكن فى المقابر أدى الى تشويه المنظر العام وأصبح بعيدا تماما عن المظاهر الجمالية للمعمار.

(٢) العلاقة بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية :

هنا لايمكن حصر الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية على ساكنى المقابر وأحواش الجبانات لأنها فعلا بالغة الضخامة ، اذ كيف يتعلم الأفراد فى المدرسة بين الموتى وكيف يعالجون ويأكلون ويستمتعون ويقيمون مناسباتهم الاجتماعية السارة بجانب الصراخ والعويل عند دفن الموتى.

وقد وصل عدد سكان الأحواش فى جبانات المسلمين ١١٣٧٠ ساكنا وغير المسلمين ٣٠٠٠ ساكن ، أى أن الاجمالى ١٤٣٧٠ ساكنا بالاضافة الى العدد السابق لسكان الجبانات طبقا لتعداد ١٩٨٦ وهو ١٨٠٠٠٠ نسمة. أى أن الاجمالى الكلى يبلغ ١٩٤٣٧٠ ساكنا.

هـ - البيت الريفى :

وفقا لتعريف الجهاز للبيت الريفى لايحقق البيت الريفى شروط المأوى الصحى ولا وظائفه حيث لا يشترط وجود دورة مياه به كما قد يقيم فيه أكثر من أسرة واحدة ويبنى عادة من الطين أو الطوب النيىء. أى انه لا تتوافر فيه الوسائل الخاصة بالنظافة ولا الحماية الداخلية من الأمطار والحرارة ولا التدفئة اللازمة ، هذا بالاضافة الى تعرضه للمخاطر الناجمة من الحريق حيث ان الأسقف غالبا ما تكون من الأشجار أو مخلفات الأخشاب. كما لا توجد فراغات كافية مما يسهل سرعة انتشار الحرائق التى قد تقضى على قرية بأكملها. هذا الى جانب عدم توافر وسائل النظافة الشخصية وعدم وجود مرافق مما يزيد من التلوث.

آثار البيوت الريفية على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالناحية الاجتماعية والصحية والنفسية للانسان

(١) الآثار على تصميم وتخطيط المأوى :

تبتعد البيوت الريفية تماما عن أسس التصميم والتخطيط المعمارى حيث تنفذ بالجهود الذاتية

باستخدام الطوب النيىء أو الطين وتخضع لأذواق مختلفة فلا يوجد أى اتساق عمرانى بينها.

(٢) العلاقة بالنواحى الاجتماعية والصحية والنفسية :

تؤثر البيوت الريفية على الجوانب الاجتماعية اذ لا تتوافر فيها الخصوصية ، كما تزداد الأمراض لوجود البيئة المناسبة لها هذا بالاضافة الى تواجد الحشرات المنزلية وغياب المرافق الخاصة بالصرف أو وسائل الخدمات الخاصة بالنظافة مما يؤثر على الصحة.

ويبلغ عدد الوحدات السكنيةالخالية فى الريف من أى مصدر للمياه ٣٣٥١٣٨٠ ، وحدة سكنية بنسبة ٦٢٪ من اجمالى الوحدات السكنية فى الريف ، وتبلغ عدد الوحدات السكنية التى تحصل على المياه بالطرق البدائية (طلمبات أو آبار) ٥٤١١٨١ وحدة سكنية (وهى مياه غير صحية) بنسبة ١٠٪ من اجمالى الوحدات فى الريف وتصل نسبة المنازل التى بها شبكات مياه الى ٢٨٪ من اجمالى الوحدات السكنية فى الريف. كما تبلغ عدد الوحدات السكنية التى تخلو من شبكة عامة للكهرباء أو أى مصادر أخرى للانارة ١٧٧٢٥٧٥ وحدة سكنية بنسبة ٣٣٪ من اجمالى الوحدات السكنية فى الريف ، وتوجد ٥٤٨١٧ وحدة سكنية بدون شبكات عامة للكهرباء ولكن بها مصادر أخرى للاضاءة وهى تبلغ ١٪ من اجمالى الوحدات السكنية فى الريف.

وفى الحضر يبلغ عدد الوحدات التى لا يوجد بها شبكات عامة للمياه ٣٤٩٢٢٢ وحدة بنسبة ٨٪ من اجمالى الوحدات فى الحضر ، أما عدد الوحدات التى لا يوجد بها مصدر للكهرباء فتبلغ ١٠٨١١٨٩ وحدة سكنية بنسبة ٢٤٪ من اجمالى الوحدات السكنية(١٤).

ولاشك أن هذا الوضع يؤثر على الصحة كما أن عدم توفر المياه النقية والكهرباء يخلقان أوضاعا اجتماعية سيئة مما ينعكس بشكل مباشر على الانتاج والانتاجية.

كما ينشأ عن وجود الأوحال وتراكم الطين ومخلفات الماشية عند هطول الامطار مناخ خصب لكثير من الأمراض. ويسبب عدم توفر المياه النقية ووسائل النظافة الشخصية كثيرا من الأمراض المعدية.

ويبلغ عدد البيوت الريفية فى الريف ٤١٤٨٢٥٥ وحدة سكنية وفى الحضر ٤٩١٥٦١ وحدة سكنية وعلى مستوى الجمهورية يصل اجمالى الوحدات الريفية ٤٦٣٩٨١٦ وحدة سكنية أى ٢٣١٩٩٠٨٠ فردا. وهذه نتيجة مثيرة للانتباه والاهتمام.

نخلص من ذلك الى:

أن هذه الاوضاع تتطلب اعادة النظر تماما فى خطة الدولة للاسكان لتوفير السكن الملائم للشرائح السابق عرضها. تلافيا للأخطار التى يمكن أن تنتج عن ذلك. اذ أن عدد الأسر التى تحتاج بصورة ضرورية وملحة الى مسكن تتوافر فيه الشروط الأساسية للمأوى الملائم تبلغ ١٥٢٤٢٢٠ أسرة يمثلون ٧٦٢١١٠٠ فرد وهم اجمالى القاطنين فى السكن الجوازى فى الريف والحضر، وفى الغرف المستقلة فى الريف والحضر ، ومن لا مأوى لهم فى الريف بالاضافة الى الشاغلين للوحدات السكنية التى تستخدم لأغراض العمل والسكن فى الريف والحضر(١٥).

واذا أضفنا الى ذلك عدد الأفراد الذين يقيمون فى البيوت الريفية وهم ٢٣١٩٩٠٨٠ فردا يكون اجمالى عدد الافراد الذين يحتاجون الى مأوى صحى ملائم ٣٠٨٢٠١٨٠ فردا يمثلون ٦٣,٩٪ من السكان عام ١٩٨٦ فى جمهورية مصر العربية البالغين ٤٨٢٥٤٢٣٨ وهذا الرقم لايتضمن الوحدات السكنية فى المساكن العشوائية حيث يسكن ٣ مليون فرد وفى المقابر حيث يقطن ١٩٤٣٧٠ فردا وبذلك يكون الاجمالى ٣٤٠١٤٥٥٠ فردا وهو رقم كبير بدون شك يفوق ثلثى سكان الجمهورية (٧٠,٥٪) مما يستدعى بشكل عاجل اعادة النظر جذريا فى خطة الدولة للاسكان ويتطلب ايضا اعادة النظر فى العلاقة بين تكاليف الوحدة السكنية من المأوى الملائم والدخل الحقيقى للفرد ، حتى يمكن تلافى الاخطار الصحية والاجتماعية المختلفة الناتجة من الاقامة بأماكن لاتتوفر فيها شروط المأوى الاساسى مع عدم قدرة اجهزة الخدمات المختلفة على تقديم العون الملائم عند حدوث الكوارث المختلفة بسبب ضيق الشوارع.

وهذا ما سيتم تناوله بالدراسة والتحليل فى الجزء التالى .

رابعا : الخطة السكانية ونتائجها

توجد علاقة وثيقة تبادلية بين النواحى الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على تصميم وتخطيط المأوى وعلاقته بالحالة الصحية والنفسية للانسان يجب أخذها فى الاعتبار عند تخطيط الاسكان اذ يتوقف حصول الفرد على المأوى على ثلاثة عوامل:

١ - ما يحصل عليه الفرد من دخل.

٢ - تكلفة الوحدة السكنية.

٣ - ما تقدمه الدولة من دعم.

ووفقا لبيانات وزارة التخطيط والنشرات الاقتصادية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٩١/٩٠ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل ١٠٢٣,٦ جنيها فى السنة أى أن الدخل الشهرى يبلغ فى المتوسط ٨٥,٣ [١٦] جنيها مصريا ، ويعنى متوسط الدخل أن هناك شرائح اجتماعية دخلها أعلى من هذا الرقم بكثير وشرائح دخلها أقل من هذا الرقم ايضا ، حيث قدرت وزارة الاسكان فئات محدودى الدخل فى المناطق الحضرية بنسبة ٩٢٪ من سكان الحضر ويتراوح دخلهم ما بين ٣٠ الى ١٥٠ جنيها شهريا [١٧].

وعلى هذا فلكى يحصل الانسان المصرى فى أدنى شرائح الدخل والذى يكون أقل من متوسط الدخل على المستوى القومى كما سبق الاشارة على وحدة سكنية فى أدنى صورة لها، لابد وأن تكون لديه امكانيات مادية تعادل قيمة الوحدة أو القسط الشهرى اذا ماكانت تمليكا أو قيمة الايجار الشهرى.

فاذا افترضنا أن تكلفة الوحدة السكنية من الاسكان الاقتصادى هى ١٥٠٠٠ جنيه بأسعار ٩١/٩٠ ، واذا حسبنا العائد المتوقع من استثمار هذا المبلغ على أساس ١٢٪ فان قيمة الايجار السنوى لهذه الوحدة السكنية يبلغ ١٨٠٠ جنيه أى بواقع ١٥٠ جنيها شهريا ويمثل هذا الرقم ٦٠٪ من اجمالى دخل الأسرة الذى يبلغ ٢٥٠ جنيها شهريا. مما يعنى أن الاغلبية الساحقة للأسر المصرية لن يكون فى مقدورها فى سياق التوزيع الحالى للدخل القومى شراء أو استئجار أقل الوحدات المتاحة تكلفة ، وذلك أننا اذا ما افترضنا أن ايجار الوحدة السكنية لا يجب أن يزيد عن ٢٥٪ من الدخل ، فان معنى ذلك أن الحد الأدنى لدخل الأسرة اللازم لتمكينها من الحصول على مسكن اقتصادى بتكلفة اجمالية ١٥٠٠٠ جنيه هو ٦٠٠ جنيه شهريا أى ٧٢٠٠ جنيه فى السنة مما يجعل وحدات الاسكان الاقتصادى بعيدة عن متناول أو قدرة طالبيه.

ولهذا يلجأ العديد من الاسر المصرية متوسطة ومنخفضة الدخل الى السكن فى الأنواع المختلفة غير الصحية والتى سبق استعراضها (غرف مستقلة - جوازى - عشوائى - مقابر) مما يؤدى الى تدهور مستوياتهم الاجتماعية حيث يقيمون فى مساكن أقل من مستوى المساكن التى كانوا يقيمون فيها سابقا. وهذا يعنى تدهورا فى الأوضاع الاجتماعية.

الدولة والتخطيط الاسكانى

تصنف الدولة الوحدات السكنية الى ثلاثة أنواع هى:

١ - اسكان اقتصادى ٥٥٪

٢ - اسكان متوسط ٣٧٪

٣ - اسكان فاخر ٨٪

وتقوم الدولة ببناء وحدات سكنية طبقا لهذا التصنيف من أجل اشباع احتياجات الأفراد من المأوى فكانت الوحدات السكنية المحققة فعلا من عام ٨٢/٨١ حتى ٩٠/٨٩ كما يلى:

من الجدول التالى يتضح أن الدولة قامت بانشاء ١٥٢٧٠٠٠ وحدة سكنية منذ عام ١٩٨٢/٨١ حتى عام ١٩٩٠/٨٩ لإشباع احتياجات الأفراد من الاسكان وهو رقم مقارب لعدد الوحدات السكنية المطلوب توفيرها لمن لا مأوى لهم وهم ١٥٢٤٢٢٠ أسرة على مستوى الجمهورية. وهذا الرقم مطابق لما حددته وزارة الاسكان عام ١٩٧٩ من وحدات سكنية خلال الفترة من ٨١ حتى ٢٠٠٠ وكان يستهدف بناء ٣,٦ مليون وحدة كما يلى:

الخطة الأولى ٨١ - ٨٥ ٦٧٥٠٠٠ وحدة

الخطة الثانية ٨٥ - ٩٠ ٨٧٥٠٠٠ وحدة

الخطة الثالثة ٩٠ - ٩٥ ١٠٠٠٠٠٠ وحدة

الخطة الرابعة ٩٥ - ٢٠٠٠ ١٠٥٠٠٠٠ وحدة

أى أن المستهدف تحقيقه فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٥ كان ١٥٥٠٠٠٠ وحدة وهو تقريبا ما تم تحقيقه بالفعل ويعتبره البعض نجاحا يستحق التحية والاشادة ، لكننا اذا ما حاولنا مناقشة مدى اسهام هذه الخطة فى الأزمة السكانية كلها بصفة عامة وأزمة اسكان محدودى الدخل بصفة خاصة فان الأمر يتطلب دقة متناهية اذ علينا أن نتأمل طبيعة الوحدات التى تم تشييدها خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ .

من جدول (٧) يتبين أن الاسكان فوق المتوسط والفاخر جاء أكثر من ضعف المستهدف وهو ٨٪، حيث وصل عام ٩٠/٨٩ الى ١٨٪ أما الاسكان المتوسط فكان أقل من المستهدف حيث بلغ ٦٠٪ فقط من المستهدف فى خطة الاسكان[١٨] ، والاقتصادى ٢٤٪ (المحقق) ولم يبدأ انشاء

جدول رقم (٧)

عدد الوحدات السكنية المحققة وتوزيعها حسب مستوياتها من ٨١/ ١٩٩٠

مقربة للالف

السنة / مستوى الاسكان	٨٢/٨١	٪	٨٣/٨٢	٪	٨٤/٨٣	٪	٨٥/٨٤	٪	٨٦/٨٥	٪	٨٧/٨٦	٪	٨٨/٨٧	٪	٨٩/٨٨	٪	٩٠/٨٩	٪
الاسكان الحضرى																		
مستوى اقتصادى	٩٦	٦٤	٩٣	٥٥	٩٨	٦٠	١٠٩	٦٤	٩٥	٥٨	١٠١	٥٦	١٠١	٥٥	٨٥	٤٥	٣٨	٢٤
مستوى متوسط	٣٧	٢٤	٤٧	٢٨	٣٨	٢٤	٣٩	٢٣	٤٢	٢٦	٥٤	٣٠	٥٨	٣١	٥٦	٢٩	٣٦	٢٣
مستوى فوق المتوسط	١٥	١٠	٢١	١٢	١٨	١١	١٠	٦	١٨	١١	١٩	١٠	١٦	٩	١٧	٩	١٤	٩
مستوى فاخر	٣	٢	٨	٥	٨	٥	١٢	٧	٨	٥	٧	٤	٦	٦	٦	٣	١٤	٩
منخفض التكاليف[١٩]	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	٢	٢٦	١٤	٥٤	٣٥
الاجمالى	١٥١		١٦٩		١٦٢		١٧٠		١٦٣		١٨١		١٨٥		١٩٠		١٥٦	

المصدر : الكتاب الاحصائى السنوى .

اسكان منخفض التكاليف الا منذ عام ٨٨/٨٧ . واذا ما علمنا أن الاسكان الاقتصادى وفوق المتوسط هو فوق طاقة الاسر محدودة الدخل حيث الحد الأدنى لتكلفة الوحدة الاقتصادية هو ١٥٠٠٠ جنيه كما أسلفنا فيكون ذلك مبررا دون شك لوجود الوحدات السكنية الخالية فى كل من الريف والحضر حيث بلغت نسبتها فى محافظة القاهرة ١٨٪ من الوحدات المتاحة للسكن[٢٠] ، ٤٠٪ فى حضر دمياط من الوحدات المتاحة للسكن ، ٦١٪ فى حضر الاسماعيلية. أما فى الريف فقد بلغت نسبة الوحدات الخالية الى الوحدات المتاحة للسكن فى ريف دمياط ٢٢٪ وريف المنوفية ٢١٪ وريف أسيوط ٢٦٪ ومحافظات الحدود ٢١٪ .

من الدراسات السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية :

- يقدم التخطيط وحدات سكنية لمن لا يطلبها ، أى أن الطلب غير موجود بالفعل ، والطلب الحقيقى على المأوى لا يجد وحدات سكنية معروضة الا من خلال السكن الجوازى والعشوائى والغرف المستقلة.
- يؤدى ما يحدث الى تدهور فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يتدهور مع انخفاض الدخل مستوى فئات اجتماعية وتهبط الى مستويات أقل مما كانت عليه وتعايش بيئة اجتماعية أدنى مما كانت تعايشها فيؤثر ذلك على أوضاعها الاجتماعية والصحية والنفسية.
- أن وجود الأنواع المختلفة من الاسكان غير الصحى يؤثر على التصميم والتخطيط المعمارى للوحدات ذاتها ويؤثر أيضا على الشكل الجمالى للمنطقة المتواجد فيها ، حيث يقوم بالبناء والتصميم المالك نفسه دون الاستعانة بأية خبرات هندسية ودون رقابة من الأجهزة المنظمة المسئولة عن الاسكان.
- تقوم الدولة بامداد الاسكان غير الصحى بأشكاله المختلفة بالمرافق والخدمات. وهذا يعتبر اعترافا منها بشرعية هذا الاسكان مما يؤدى الى تزايده.
- يشكل وجود ١,٨ مليون وحدة سكنية خالية اهدارا للموارد يصل الى ٧٢ مليار جنيه فى أدنى صورة له اذا ما اعتبرنا قيمةالوحدة السكنية ٤٠٠٠٠ جنيه.
- يعيش ٨ مليون فرد بدون مأوى تحت أسوأ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية فما هى تطلعاتهم وما هى الخسائر الناجمة عن وضعهم المتدنى؟

وفيما يلى بعض المؤشرات الأساسية التى تعكس الوضع الحالى وتكون ذات فائدة فى وضع الخطة القومية للتنمية فى المستقبل(٢١) :

- نسبة عدد الأسر التى لديها من ٦ أفراد الى عشرة أفراد ، ٤٢٪ فى حضر ج.م.ع. وتصل هذه النسبة الى ٥٠٪ فى ريف جمهورية مصر العربية.
- عدد الأفراد لكل طبيب فى جمهورية مصر العربية ١٨١٣ فردا.
- توقع البقاء على قيد الحياة ٥٩ سنة والدول المتقدمة ٧٧ سنة.
- البيوت الريفية هى وحدات سكنية غير صالحة للمأوى وتبلغ نسبتها ٤٤٪ من الوحدات السكنية على مستوى الجمهورية.
- عدد الاسر التى تعيش بدون مأوى ١,٥ مليون أسرة.
- نسبة الأمية فى الحضر ٣٢,٥٪ وفى الريف ٦٧,٥٪ .
- الكثافة السكانية فى مدينة القاهرة ٢٨٣٣٢ فرد/كم٢ وفى بورسعيد ٥٥٦٦ فرد/كم٢ ،الجيزة ٣٥٢١ فرد/كم٢ فى حين تبلغ فى محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح على التوالى ٠,٤٤ ، ٠,٣٠ ، ٠,٧٦ فرد/كم٢ وهى المحافظات التى تحظى بانشاءات سكنية ذات طراز فاخر تبلغ قيمتها ما يعادل أو يفوق اسكان من لا مأوى لهم ، حيث تستعمل ثلاثة شهور فقط فى السنة وهو اسكان اضافى يستخدم لأغراض المتعة والترفيه.
- نسبة سكان القاهرة ١٣٪ من اجمالى سكان الجمهورية و ٢٨,٦٪ من اجمالى الحضر الا أن مساحتها تبلغ ٠,٠٢٪ من اجمالى مساحة الجمهورية (لا تشمل المساحة المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية).
- الوحدات السكنية فى محافظتى القاهرة والجيزة والاسكندرية تصل الى ٥٤,٣٪ من اجمالى الوحدات فى الحضر على مستوى الجمهورية.
- اقليم القاهرة الكبرى استوعب حوالى ٧٤٪ من تيار الهجرة من المحافظات المختلفة عام ١٩٨٦.
- نسبة سكان محافظات الحدود الخمس (البحر الأحمر - الوادى الجديد - مطروح - شمال سيناء وجنوب سيناء) حوالى ١,٢٪ من إجمالى السكان فى حين تبلغ مساحتها ٨٥٪ من اجمالى مساحة الجمهورية.

التوصيات

(١) من العرض السابق نجد أن هناك عقبة أساسية تقف أمام توفير احتياجات الأفراد من المأوى وهى انخفاض الدخل من جهة وارتفاع تكلفة الوحدة السكنية من جهة أخرى ، وهذا لا يتحقق الا عن طريق تخفيض التكاليف أو زيادة الأجور. ولكن فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية يكون من الصعب تحقيق أى زيادة فى الأجور اذ سيصاحبها زيادة أكبر فى الأسعار. ولا يتبقى أمامنا سوى تخفيض التكاليف.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام الموارد المحلية والتراث الوطنى فى توفير الوحدة السكنية الملائمة للظروف المحلية حيث ان المأوى الصحى الملائم لشروط المأوى الاساسى التى سبق توضيحها ليس له علاقة بالفقر أو الغنى. اذ باستخدام الخامات المحلية والتصميم المعمارى ذى الذوق الرفيع الذى يتناسب مع الاذواق والعادات والتقاليد بل ويتناسب مع البيئة ويكون فى متناول الطلب المحلى لمحدودى الدخل، يمكن توفير المأوى المناسب وهناك أساتذة أفاضل كرمتهم المنظمات الدولية مثل د. حسن فتحى والمهندس ويصا واصف قدموا نماذج للمساكن والأحياء كاملة وتعتمد تماما على الخامات المحلية ويتوافر فيها كل الشروط اللازمة للمأوى المناسب وتتميز بالشكل الجمالى ذى الذوق الرفيع. وبدون استخدام هذا الأسلوب لا يمكن النهوض بالمجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا اذ ان من أهم شروط التنمية الاقتصادية الاعتماد أولا على الموارد المحلية لتحقيق أكبر استفادة منها دون اللجوء الى استيراد الاذواق أو الخامات التى ترهق عاتق المجتمع المصرى وتؤثر على تطوره وتقدمه الاقتصادى والاجتماعى.

(٢) اعادة النظر فى خطة الاسكان لتوفير المسكن الملائم للشرائح السابق عرضها.

(٣) العمل على الربط بين الدخول وتوفير السكن الملائم مستقبلا ويساعد على ذلك ما سبق الاشارة اليه من خفض التكاليف اعتمادا على الموارد المحلية.

(٤) وقف الاسكان العشوائى وعدم تقديم أية خدمات اضافية اليه والبحث عن بديل قابل للتطبيق وفى متناول اليد. حيث الاستمرار فى التوسع يعنى مضاعفة التكاليف مستقبلا اذ سيأتى اليوم ان عاجلا أو آجلا الذى يبحث فيه ازالة هذه المساكن واحلالها بمنشآت أخرى مما يسبب

اهدارا فى الموارد لأن جزءا كبيرا من مدخرات الأفراد وجهت الى هذا النوع من الاسكان بالاضافة الى التكاليف المتزايدة التى ستقوم الدولة بتحملها فى حالة ازالة هذه المبانى ، وذلك الى جانب تلافى الآثار السلبية على البيئة والوضع الصحى والاجتماعى والثقافى والعلمى.

(٥) الالتزام بتطبيق اللوائح والقوانين التى تضمن عدم التوسع فى السكن العشوائى أو الجوازى أو الغرف المستقلة حفاظا على سلامة البيئة.

(٦) العمل على ملائمة السكن للبيئة من خلال التواصل مع التراث. فمن غير المعقول أن تكون مصر أول بلاد العالم فى العمارة سواء الفرعونية أو الاسلامية أو القبطية ولا نستفيد من هذا التراث ، الذى حقق من الآف السنين شروط المأوى الاساسى والاعتبارات الجمالية.

(٧) ربط التخطيط القومى بالتخطيط الاقليمى والنهوض بالمدينة والقرية معا، كذلك بعث مفهوم تخطيط المدن ومقتضياته والالتزام به.

(٨) التوسع فى بناء وحدات سكنية مخفضة التكاليف مع استخدام اسكان اقتصادى لا يفتقر الى المقومات الأساسية للمأوى الملائم ويعتمد على البيئة ووقف بناء المساكن دون ذلك.

(٩) الاهتمام بالوضع السكنى فى الريف حيث ان الخطة الاسكانية قامت ببناء وحدات سكنية فى الحضر فقط مع التركيز على السكن فوق المتوسط والفاخر.

(١٠) العمل على اصلاح وترميم ما هو موجود من وحدات سكنية فى الريف والتى ينقصها الكثير لكى تصل الى مستوى المأوى الملائم صحيا.

(١١) ضرورة وقف امداد جميع أنواع الاسكان غير الصحى بالمرافق. حيث ان امداد الحكومة للاسكان العشوائى بالمرافق يعتبر تشجيعا ضمنيا على التوسع.

الهوامش والمراجع

(١) النتائج المجمعة للدورات الأربع لبحث ميزانية الأسرة -٨١ - ١٩٨٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ١٩٨٦ .

(٢) لمزيد من التفاصيل يرجع الى "حاجات الانسان الأساسية فى الوطن العربى - الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات" برنامج الأمم المتحدة للتنمية ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٥٠ - يونيو ١٩٩٠ وكذلك اللجنة العالمية للبيئة والتنمية .

(٣) مستقبلنا المشترك ـ عالم المعرفة ـ عدد ١٤٢ أكتوبر ١٩٨٩ .

(٤) د. نادية سالم النمر - " اشكالية اسكان محدودى الدخل: دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية " المؤتمر الدولى للاسكان ، فبراير ١٩٩٢ .

(٥) يقصد بالغرف المستقلة وفقا لتعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء حجرات قائمة بذاتها ليس لها منافع من الداخل وغير معدة أصلا للسكن . وغالبا ما تقع بالاسطح أو أفنية المنازل ولا تعتبر الحجرات الداخلة فى البيت الريفى حجرات مستقلة حتى لو شغلت بأسر قائمة بذاتها.

(٦) يقصد بالسكن الجوازى وفقا لتعريف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء الأماكن غير المعدة أساسا للسكن ولكنها مشغولة بأسر مثل أجزاء المبانى التى يسكنها البواب أو الخفير وأحواش المدافن المشغولة بأسر والدكان والجراج والقبوات تحت السلم المشغول.

(٧) يوجد ١٢٨٥٣٦ أسرة تسكن فى أكثر من وحدة سكنية على مستوى الجمهورية أى ٨٠٩٥٩٨ فردا منهم ٦٩٨٧٨ أسرة فى الحضر وعدد أفرادها ٤١١٩٨٩ وفى الريف ٥٨٦٥٨ أسرة أى ٣٩٧٦٠٩ فردا (التعداد العام ١٩٨٦ - خصائص السكان والظروف السكنية صفحة ٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء).

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - نتائج أولية ١٩٨٦ - الكتاب الاحصائى السنوى يونيو ١٩٩١ .

(٩) تعريف البيت الريفى: هو مبنى مكون من دورين عادة ويشتمل على حجرة أو أكثر ويقفل عليها جميعا الباب الخارجى للمبنى ولا يشترط وجود دورة مياه به وهو النوع المنتشر عادة فى القرى. ويبنى من الطوب النيىء أو الطين: ويعتبر البيت الريفى وحدة سكنية واحدة مهما تعددت الأسر به " التعداد العام للاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ " - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . ابريل ١٩٨٧ .

(١٠) المجالس القومية المتخصصة - الاسكان العشوائى والاسكان الهامشى واسكان المقابر - شعبة الاسكان والتعمير ديسمبر١٩٩١ .

(١١) مرجع (٩).

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) مرجع (١٠).

(١٤) مرجع (٩) صفحة ٨٥ .

(١٥) السكن الجوازى فى الريف ٤٨٤٩١ ، السكن الجوازى فى الحضر ٦١٧٣٢ ، حجرات مستقلة فى الريف ١٧٠٠١٣ وفى الحضر ٦٧٣٥١٧ ومن لا مأوى لهم ريف ٥٣٦٢٦١ والوحدات السكنية التى تستخدم فى العمل والسكن ريف ٢١١٨٤ ، حضر ١٣٠٢٢ .

(١٦) متوسط دخل الفرد الشهرى ٨٥,٣ جنيها وللأسرة من خمسة أفراد ٤٢٦,٥ جنيها فى الشهر على المستوى القومى (على اعتبار دخل الفرد فى السنة ١٠٢٣,٦ جنيها) ولاشك أن متوسط دخل الأسرة فى شرائح الدخل المنخفض تقل كثيرا عن هذا الرقم ، وفى غياب توزيع الدخل على الشرائح المختلفة اتخذ افتراض متفائل عن شرائح الدخل المنخفض قدر بمبلغ ٢٥٠ جنيها شهريا على أساس وجود أكثر من فردين فى الأسرة يعملون ويحصلون على دخل.

(١٧) أنظر "السياسة القومية لمواجهة مشكلة الاسكان" ملحق (٦) تقرير اللجنة الفرعية للتشييد - نوفمبر ١٩٧٩ صفحة ١٧ نقلا عن "رجب حسين رجب" مشكلة اسكان ذوى الدخل المحدود - مؤتمر الاسكان الأول "ذوى الدخل المحدود" - الشعبة المعمارية - لجنة الاسكان نقابة المهندسين ١٩٩١ .

(١٨) اجمالى المستهدف عام ٨٩/١٩٩٠ - ١٨٤ ألف وحدة حقق منها اسكان متوسط ٣٦ ألف وحدة بنسبة ١٩,٦٪ .

(١٩) الوحدات منخفضة التكاليف هى وحدات سكنية غير كاملة التشطيبات.

(٢٠) الوحدات المتاحة للسكن هى الوحدات المخصصة للاستخدام السكنى بالاضافة الى الوحدات المخصصة للعمل والسكن.

(٢١) الكتاب الاحصائى السنوى ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ١٩٩١ .

مراجع أخرى

- Mchale and M.C.Mchale, Human Requirements, Supply levels and Outer Bonds: A Framework for Thinking about the Planetary Bargain (New York, Aspen Institute, 1975).
- Mchale and M.C.Mchale, Basic Human Needs. A Framework for Action

(New Brunswick, New Jersey, Transaction books,1978).

- Robert L.Bish, Hugh O.Nourse, Urban Economics and policy Analysis, McGraw-Hili, Inc. 1975.

- R.W. Vickerman Urban Economics, Oxford Oxs 45E, 1984.

- السياسات القومية لمواجهة مشكلة الاسكان - وزارة الاسكان، ملاحق من رقم (١) الى رقم (٩) نوفمبر ١٩٩١ .

- البنك الدولى تقارير التنمية، عام ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ .

- الهيئة العامة لمركز بحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى قسم العمارة والاسكان " المدن الجديدة بين التخطيط والتنفيذ "، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٠ .

- مركز دراسات واستشارات التنمية الاقتصادية، تقرير عن مشكلة الاسكان فى مصر، ديسمبر ١٩٨٣ .

- د. كريمة كريم، أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على محدودى الدخل، نوفمبر ١٩٨٨ .

- د. عمرو محى الدين، قطاع البناء والتشييد فى الثمانينات، رؤية مستقبلية، المؤتمر العلمى السابع للاقتصاديين المصريين، مايو ١٩٨٢ .

- د. ميلاد حنا، الاسكان والمصيدة، دار المستقبل، ١٩٨٨ .

- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، الاسكان فى مصر، أكتوبر ١٩٩١ .